اقتصادي : التشريعات وضعف الاستثمار أهم التحديات التي تواجه القطاع الخاص

بغداد / علي الكاتب

تميز اداء القطاع الخاص خلال السنوات الماضية التي سبقت التحولات الاقتصادية والسياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ بالمحدودية في جميع القطاعات سواء كانت زراعية او صناعية او الدخول في مجالات الاستثمار في البنى التحتية والنشاط التجاري والمصرفي،برغم سعيه الدؤوب .

واكد باحث اقتصادي ان الكثير من العقبات لاتزال تقف في طريقه كالتشريعات والقوانين التي حجمت من دوره بنحو كبير مما ادى الى ضآلة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي والقدرة على استيعاب القوى العاملة وليسهم بالتالي بصورة غير مباشرة بزيادة ظاهرة البطالة في المجتمع العراقي.

وقال الباحث الاقتصادي في كلية العلوم الاقتصادية محمد القيسي ان من جملة التحديات التي تواجه القطاع الخاص والتي لها تأثير واضح في تطوير مستواه التنموي القصور في الرؤية العامة لعموم القوانين والقضايا الادارية وضعف الاداء في مجال البنى التحتية والضعف المؤسساتي في الواقع التنظيمي للقطاع واتساع الفجوة العلمية والقدرات التكنولوجية بين ماهو معمول به في الخارج والداخل خاصة في اساليب الانتاج والتسويق الى المنافذ الخارجية وغيرها . هذا القط

واضاف القيسي ان من جملة الحلول الناجعة للارتقاء بمستوى هذا القطاع هو إعطاؤه حيزاً اكثر اهمية وتهيئة الظروف المتاحة للدخول في الاستثمار وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاعات الحيوية التي تتوفر في البلاد مثل الزراعة والصناعة والسياحة خاصة الدينية منها ،فضلا عن اجراء اصلاحات فورية في النظام المالي والمصرفي بهدف تحسين ادائه وتوسيع خدماته مما يشجع القطاع الخاص على الاستثمار فيه ،واصلاح النظام الضريبي والجمركي في تسهيل الاجراءات امام المصدرين والمستوردين على حد سواء .

ودعا القيسي الى تنفيذ برنامج الخصخصة وهي الحلقة الاهم في هذا المجال مع السعي لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية ونقل وسائل التكنولوجيا الحديثة والخبرات العلمية في هذا المجال، وتشجيع التكامل والاندماج بين الشركات الصغيرة والمشاريع الفردية واشراك ممثلين من القطاع الخاص في اللجان العليا ومجالس ادارات الهيئات الحكومية في المفاوضات الرسمية مع الدول والشركات الاخرى ،ورفع مستوى الاداء والقدرة في التنافس وتحسين كفاءة القطاع الخاص في مجالات التصدير.

ومن جانبه قال الدكتور سلام مال الله التدريسي في جامعة النهرين ان الاقتصاد الوطني تتوفر فيه مجالات حيوية وامكانيات اقتصادية تسمح باستغلال الميزات النسبية وتنمية القدرات التنافسية للقطاع الخاص بهدف تحقيق التوظيف المتكامل للموارد الاقتصادية للمدى البعيد والتي تحتم التوجه في تشجيع القطاع الخاص عبر تخفيف العبء عن ميزانية الدولة وتنمية وتنويع مصادر الدخل وتقليل تكاليف الانتاج والخدمات وتقليل الفترة المطلوبة للانتاج والاستغلال الامثل لرؤوس الاموال المحلية وجذب الاستثمارات الاجنبية ونقل الوسائل العلمية في التقنية الحديثة الى السوق العراقية.

وأضاف مال الله : يتطلب ذلك ايضا تشجيع وتنمية الصادرات السلعية للقطاع الخاص في اتخاذ الاجراءات المطلوبة لاستكمال البنية الاساسية وتحسين شروط المنافسة في اسواق الانتاج المحلي وادخال روح المنافسة وتنظيم حملات الترويج في الاسواق الاقليمية والعالمية وتشجيع اقامة مؤسسة مالية متخصصة في تمويل الصادرات وتطوير العلاقة التجارية بين الشركات المحلية والتكتلات الاقتصادية المختلفة والاستفادة من ذلك في دخول المنافسة في الاسواق العالمية.

وتابع ان دور القطاع الخاص مهم جدا في مجال استعمال التقنيات الحديثة ووسائل التكنولوجيا الحديثة بما يلبي متطلبات التأهيل الفني والتدريب المهني وتنمية المهارات وتعزيز القدرات في مجالات البنى التحتية وغيرها، مما يسهم في تطوير الاقتصاد الوطني وتحولاته الى اقتصاد السوق الحر واعتماد تحرير سعر الصرف وتنفيذ سياسات الاصلاح الاقتصادي خاصة في اسواق النقد والمال وغيرها.

مؤتمرات الاستثمار الأخيرة ساهمت في دفع الشركات للقدوم إلى العراق

بغداد / وكالات

قال مستشار هيئة الاستثمار الوطنية العراقية الدكتور عبد الله البندر ان اقدام الهيئة على عقد الندوات والمؤتمرات خلال الاشهر السابقة اسهم بشكل واضح في الاقبال التدريجي للشركات للعمل في قطاعات متنوعة سواء في بغداد او المحافظات .

وأضاف البندر بحسب وكالة الصحافة المستقلة (إيبا) ان العراق قطع شوطا كبيرا في الاصلاحات الاقتصادية ، واصبح الاداء الاقتصادي مشجعا لجلب الاستثمارات الاجنبية وخاصة بعد الوصول الى النتائج المرغوب فيها .

وتابع ان برنامج الهيئة يتركز على فتح الباب امام جميع الجهات الراغبة في العمل داخل العراق وفق ضوابط معينة بهدف تطوير البنى التحتية وتعزيز دور القطاع الخاص ، وعلى الرغم من النجاح النسبي في جذب الاستثمارات الاجنبية ، الا ان هناك تأكيدا على تجاوز جميع العوامل التي وقفت امام جذب تلك الاستثمارات ومنها الامنية .

وبين البندر أن ادخال تعديلات مختلفة على التشريعات والفقرات المتعلقة بقانون الاستثمار يتضمن الكثير من الحوافز والضمانات . مشددا على اهمية التعديلات التي اقرها البرلمان في تشجيع الشركات ورجال الاعمال على دخول السوق العراقية .

تجدر الاشارة الى ان مجلس النواب اقر تعديلات متعددة على قانون الاستثمار ذي الرقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ بهدف تسهيل دخول الشركات الاجنبية الى العراق .

تقرير : انخفاض في النشاط التحويلي والاستخراجي لقطاع التعدين

بغداد / المدى

أظهر تقرير للجنة تنمية القطاع الصناعي في وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي أن النشاط التحويلي والاستخراجي في القطاعين العام والخاص، شهد انخفاضاً في عدد المنشآت عام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٤، إلا أن عدد العمال ارتفع ٩ في المئة. وأوضح أن وزارة الصناعة والمعادن تدير ٦٧ شركة تضم ٢٥٠ معملاً في مختلف المجالات الصناعية، تتوزع على ٦ قطاعات صناعية يعمل فيها أكثر من ١٩٠ ألف عامل. وعزا التقرير هذا التراجع إلى انخفاض الإنتاج بسبب الظروف الأمنية وإغراق الأسواق المحلية بالمنتجات الرخيصة المستوردة وغياب القوانين المنظمة للعمل الصناعي، في ظل التحولات الجديدة، وانخفاض التيار الكهربائي والغاز للمصانع إلى حدوده الدنيا، وكذلك تعرض المنشآت الإنتاجية العائدة للقطاع العام لأعمال تدمير وسلب، إضافة إلى تقادم الآلات والأجهزة في الشركات الصناعية، وارتفاع عدد العاملين عما كان عليه عام ٢٠٠٢، ما قاد إلى تضخم عدد العمال غير المؤهلين، وانعكس سلباً على كلفة الإنتاج وصعوبة المنافسة، إضافة إلى توقف نحو ٧٠ في المئة من منشآت القطاع الخاص عن العمل للأسباب ذاتها.

وأشار التقرير الى تراجع مساهمة هذه الصناعات في الناتج المحلي الإجمالي إلى ١,٩ في المئة عام ٢٠٠٧، مقارنة بـ ٦ في المئة عام ١٩٧٩، وكانت ١٣,٩ في المئة عام ١٩٨٨، ثم انخفضت إلى ٣,٨ في المئة عام ١٩٩٠، واستمرت بالتراجع إلى ١,٥ في المئة عام ٢٠٠١.

مجلس محافظة بغداد يقرر وضع اليد على أراض حكومية غير مستغلة

بغداد / المدى

قرر مجلس محافظة بغداد استملاك جميع الأراضي والفضاءات العائدة لمؤسسات الدولة غير المستغلة بهدف استثمارها في مشاريع اقتصادية.

وقال رئيس مجلس المحافظة كامل الزيدي خلال تصريحات صحفية إن هذه الفضاءات كانت تحت طائلة قرارات وضوابط قديمة أعاقت رغبة الحكومة المحلية في تنفيذ المشاريع المطلوبة.

واشار الزيدي بحسب راديو سوا إن النظام السابق وزع قطع الأراضي على المقربين منه بطريقة غير قانونية ولا يريد المجلس تكرار الخطأ حتى لا تفقد العاصمة تصميمها الأساسي أو تفقد الفضاءات التي يحتاجها المجلس.

من جانبه عزا رئيس مكتب الإعمار والتطوير في المجلس علي العطار أسباب تعطيل المشاريع إلى عدم تخصيص الأراضي اللازمة لإقامة هذه المشاريع، مشيرا إلى أن هناك نحو ١٢٠ شركة مستعدة للبدء بتنفيذ مشاريعها غير أن عدم وجود الفضاءات الكافية للمشاريع يحول دون ذلك.

وبحسب قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم لعام ٢٠٠٨، فإن مجلس المحافظة يعد أعلى سلطة تشريعية لها حق إصدار التشريعات المحلية ضمن حدود المحافظة وبما يمكنها من إدارة شؤونها وفق مبدأ اللامركزية الإدارية على أن لا يتعارض ذلك والدستور الدائم.

استثمار بابل تمنح رخصة لمشروع تصنيع التمور

بابل / اقبال محمد

منحت هيئة الاستثمار في محافظة بابل فرصة استثمارية لتطوير معمل لتعبئة وتعليب التمور فيما ناقش وفد يمثل شركات تركية إمكانية الحصول على فرص استثمارية في المحافظة.

وقال مدير عام هيئة الاستثمار في بابل المهندس علاء حربة ان الهيئة منحت فرصة بقيمة ٢٣٨ مليون دينار لتطوير وتوسيع شركة الفرات الأوسط لتعليب التمور في ناحية أبي غرق مضيفا إن هذه الفرصة تعد من المشاريع المهمة لخدمة منتجي التمور في المحافظة خصوصا وإنها تعد مركزا مهما لزراعة النخيل وسيوفر المعمل فرصاً تشغيلية لأبناء المحافظة حيث من المؤمل ان يصل عدد الايدي العاملة إلى ٢٠٠ عاملا. الى ذلك زار وفد يمثل شركات تركية مقر الهيئة وجرى التباحث مع مجلس الإدارة بخصوص الفرص الاستثمارية الموجودة في محافظة بابل حيث ابدى الوفد رغبته للاستثمار في مجال السكن وفي مجال السياحة.

جدير بالذكر ان عدد الفرص الاستثمارية التي منحتها هيئة الاستثمار في بابل بلغ ١٤ فرصة كان آخرها مشروع لمعمل طابوق ألماني بكلفة ١٢٠ مليون دينار ومركزين للتأهيل والعلاج الطبي بكلفة أكثر من ٢ مليار دينار.

مجمـوعة شركـات دوليـة تتجه لاستغلال حقل الزبير

بغداد / اف ب

اعلن العراق ان مجموعة شركات دولية بقيادة ايني الايطالية وافقت على شروطه لاستغلال حقل الزبير الضخم في جنوب البلاد. وقال وزير النفط حسين الشهرستاني للصحافيين ان كونسورسيوم دولي بقيادة ايني يضم سينوبك الصينية واوكسيدنتال الاميركية وكوغاز الكورية الجنوبية "قبلت بالسقف الذي طرحه العراق وهو دولار وتسعين سنتا لكل برميل اضافي واصبحت مؤهلة لاحالة العقود عليها". يشار الى ان هذه الشركات وافقت خلال سقف زمني مدته ست سنوات، على انتاج كميات اضافية مقدارها مليون و١٢٥ الف برميل يوميا من حقل الزبير البالغ احتياطه حوالى اربعة مليارات برميل. ويبلغ الانتاج من حقل الزبير ٢٢٧ الف برميل يوميا حاليا. يذكر ان هذا الكونسورسيوم من الشركات مكون من ٣٥ بالمئة لايني و٢٥ بالمئة لكوغاز و٢٠٪ لكل من اوكسيدنتال وسينوبك. وتابع الشهرستاني "بعد ان ننتهي من وضع الصيغة النهائية للعقد سوف نوقع خلال فترة قصيرة لعلها لا تتجاوز الاسبوعين ومن ثم تعرض هذه الصيغة على مجلس الوزراء لابرامها اذا وافق عليها". واضاف ان "هذه الشركات راجعت حساباتها بعد ان رفضت شروط العراق في جولة التراخيص الاولى اواخر حزيران/يونيو الماضي".

من جهة اخرى، قال الوزير "بالنسبة للحقول الكبيرة الاخرى، حقل غرب القرنة (المرحلة الاولى) وبعد جهد جهيد من وزارة النفط تم القبول بالسعر الذي حددته الوزارة وهو دولار وتسعين سنتا لكل برميل اضافي". وتابع ان "تحالفين قبلا هذا السعر اولهما بقيادة اكسون موبيل ويضم شركة شل ايضا ووافق على طاقة انتاجية اضافية تبلغ مليونين و١٠٠ الف برميل. وثانيهما يضم لوك اويل الروسية وكونوكو فيليبس الاميركية بسقف انتاج مليون و٥٠٠ الف برميل يوميا". يشار الى ان الانتاج النفطي الحالي من حقل غرب القرنة يبلغ ٢٨٠ الف برميل يوميا.

واعتبر الشهرستاني ان "امام العراق فرصة للمضي بتوقيع العقد بشروطه".

وأشار الى أن حقول النفط والغاز يبلغ عددها ٧٨ حقلا لم يستغل منها سوى ١٥ فقط.

وفي مطلع تموز الماضي، شاركت ٣١ شركة نفطية عالمية في جولة التراخيص الاولى لتطوير ستة حقول نفطية وحقلين للغاز فازت فيها شركتا "بريتش بتروليوم" البريطانية و"سي ان بي سي" الصينية لاستغلال حقل الرميلة النفطي العملاق في الجنوب بعد موافقتهما على شروط العراق. وكانت ستة حقول طرحت للتنافس هي حقلا الرميلة الشمالي والجنوبي وحقل غرب القرنة وحقول البزركان وابو غرب والفكة في ميسان (جنوب) فضلا عن حقلي كركوك وباي حسن (شمال) الى جانب حقلي الغاز في المنطقة ذاتها وهما عكاس والمنصورية.

من جهة اخرى، اكد الوزير ان الانتاج من "حقول الرميلة والزبير وغرب القرنة سيبلغ ستة ملايين برميل يوميا في غضون ست سنوات"، مشيرا الى ان هذه الشركات "ستقوم باستثمار مئة مليار دولار في الحقول الثلاثة والحكومة لن تخصص اموالا لتطويرها". يذكر ان حقل الرميلة قرب البصرة ينتج حوالى المليون برميل يوميا. وعبر عن الامل في ان يبلغ الانتاج الكلي للعراق بين ١٠ و١٢ مليون برميل يوميا في حال تمت الموافقة على العقود في جولة التراخيص المقبلة منتصف كانون الاول/ديسمبر.

ويحتل العراق المرتبة الثالثة عالميا بعد السعودية وايران من حيث الاحتياطي النفطي المؤكد مع ١١٥ مليار برميل. ومع ذلك لم يتم تطوير الحقول النفطية منذ عدة عقود بسبب الحروب والحظر الدولي الذي كان مفروضا بين ١٩٩٠ و٢٠٠٣.

وينتج العراق حاليا ٢,٤ مليون برميل يوميا يصدر منها حوالى ١,٨ مليون برميل خصوصا من حقول حول البصرة.

اعلان فرصة استثمارية

يسر الشركة العامة للسمنت الجنوبية احدى تشكيلات وزارة الصناعة والمعادن الاعلان عن فرصة استثمارية لتشغيل معمل طحن ام قصر وفق مبدأ التصنيع للغير في ادناه فعلى الراغبين بالاشتراك من الشركات والمكاتب التجارية المتخصصة مراجعة الدائرة التجارية في مقر الشركة الكائن في الكوفة/محافظة النجف للحصول على نسخة من المواصفات الفنية والشروط المطلوبة لقاء مبلغ (٢٥٠٠٠٠) دينار للفرصة الاستثمارية غير قابل للرد. او الاطلاع عليها من خلال موقعنا على الانترنت وهو www.southern__cement.com

وموقع الوزارة www.industry.gov.Iq علما ان آخر موعد لتقديم العروض سيكون خلال الدوام الرسمي ليوم الاربعاء المصادف ٢٠٠٩/١١/١٨ لغاية الساعة الثانية عشرة ظهرا في مقر الشركة حصرا وفي حالة مصادفة يوم الغلق عطلة رسمية يكون اليوم الذي يليه هو يوم الغلق. وعلى الشركة او المكتب تقديم ثلاثة ظروف احدها فني والثاني تجاري والثالث يحتوي على مستمسكات الشركة المطلوبة والمدرجة في ادناه وعلى ان يرفق مع العرض التجاري حصرا التأمينات الاولية البالغة ١٪ من كلفة التصنيع الكلية المقدمة من قبل المستثمر محسوبة على انتاج سنة واحدة بصك مصدق او خطاب ضمان قابل للتجديد تلقائيا ومشروط بعدم الاطلاق الا باشعار من قبل شركتنا وتكون صادرة من المحافظات (بغداد، بابل، كربلاء، النجف، الديوانية، المثنى، ذي قار، الكوت، ميسان، البصرة) حصرا وبكتاب رسمي صادر من المصرف المختص وبتوقيع المدير العام او المدير المفوض او من ينوب عنهما يؤيد فيه صحة صدور الخطاب وان تكون الظروف مغلقة ومختومة ويثبت عليها عنوان الظرف (تجاري، فني، مستمسكات الشركة) مع رقم الفرصة الاستثمارية وتاريخ الغلق واسم الشركة واسم المخول وسيعتبر اي عطاء غير مستوفٍ للشروط التالية مهملاً ما لم يرفق بما يلي:-

١. ان تكون الشركة لديها الخبرة والاختصاص ولها صفقات حصلت بها على شهادة حسن التنفيذ مع تقديم ما يثبت ذلك.
٢. ان يقدم تعريفا بالشركة مع كتاب تخويل للمستلم مصدق ونافذ لهذا العام.
٣. ان يقدم شهادة تسجيل الشركة لدى وزارة التجارة مصورة نافذة لهذا العام.
٤. ان يقدم كتاب عدم الممانعة من الهيئة العامة للضرائب بالاشتراك بالمناقصات نافذ لهذا العام.
٥. ان يقدم كتاب براءة الذمة من الهيئة العامة للضرائب نافذة لهذا العام.
٦. ان يقدم صورة من النظام الداخلي للشركة واسماء المؤسسين لها مع صورة من عقد التاسيس.
٧. على ممثل الشركة العربية او الاجنبية ان يقدم اجازة ممارسة اعمال الوكالة التجارية المنصوص عليها في القانون وتكون مصدقة من الجهات المعنية نافذة لهذا العام.
٨. في حالة كون المستثمر مكتباً تجارياً فيتم تقديم صورة من هوية الانتساب لاحدى الغرف التجارية في العراق ومجددة لهذا العام.
٩. يرفق وصل شراء التندر (نسخة اصلية).
١٠. ان يتم تثبيت عنوان الشركة المتقدمة او المكتب التجاري او مخول الشركة العربية او الاجنبية داخل العراق وبشكل دقيق مع ذكر البريد الالكتروني وكافة ارقام الهواتف في العرض الفني والمستمسكات مع ذكر اسماء المخولين بالتوقيع.
١١. تقديم هوية اتحاد رجال الاعمال العراقية نافذة لهذا العام.
١٢. تقديم وثيقة الوضع المالي للشركة المتقدمة (التقرير السنوي للسنوات الاخيرة).

ويتحمل من ترسو عليه الفرصة الاستثمارية اجور نشر الاعلان.. مع التقدير

الفرصة الاستثمارية

١أ/س ج ن -٢٠٠٩/٥ تشغيل معمل طحن ام قصر وفق مبدأ التصنيع للغير

المدير العام

ANNOUNCEMENT FOR INVESTMENT OPPORTUNITY

The southern cement state company is pleased to announce an investive opportunity mentioned herewith below, and in that regard if any of the suppl - ers wishes to participate ; please do not hesitate to attend to the commercial department at the company main office located in Kufa-Iraq, in order to obtain a copy of the tender paper which includes the specifications required , the charge for tender paper will be (250000 ID local currency) this amount is un returnable, or they can view the tender paper through our website (www.southern-cement.com) , (www.industry.gov.Iq) Note that the closing date is on Wednesday 18/11/2009 at 12:00 noon, which is the latest date to receive any offer after which no offer would be accepted. Offer should be presented to the company main office exclusively and incase the chosing date was considered to be a holiday the date will be shifted to the next day. The company or bureau that wishes to participate should present the offer in three different envelopes, the first is the commercial offer, the second is the technical offer, and the third contains the document required for participation which is mentioned below, the bid bond should be commercial offer exclusively, which should be amounted to represent 1% of the total cost of manufacturing presented by the investor calculated on one year production, in the form of certified check or a bank guarantee that is extendable automatically with a document certifies issuing of the bank guarantee, and solely, and should state that the guarantee is valid and not to be released unless the guarantee in no longer requierd through notification issued by our company to the bank that issued from the bond. Moreover the bonds that are accepted should be issued from bank located in (Bahhdad, Babil, Karbala, Najaf, Diwanya, muthana, Theqar, Kut, Missan, or Basrah) exclusively and through a formal channel by a validity letter signal by the bank through the bank manager or the authorized signatory to certify the issuance of such guarantee, moreover the envelopes , should chosed and sealed and bears the address of the company (commercial, technical, and documents) with the number, of tender, and the closing date, name of company, and name of authorized person , however offer should include the following, otherwise would be neglected:

1. The company should be experienced and has the specialty required to carryout such jobs, and also a certificate of good performance for executingy pevious jobs, which should be presented.
2. Aletter of presentation of the company should be presented.
3. A registration certificate issued by the Minisstry of Trade valid for this year with a letter of authorizataion of the recipient.
4. Aletter of un reluctant issued by the tax department to allow the company to participate in tender valid for this year.
5. A letter of acquittal issued by the tax department valid for this year.
6. Acopy of the internal system of the company and name of founders with a copy of Foundation contract.
7) The representative of Arabic or foreign company must submit a permit to practice commercial agency according to laws and regulations, and must be authentic and certified by the related officials valid for this year.
8)If supplier is a bureau, a copy of membership card to one of the chambers of commerce inside Iraq must be presented which should be valid for this year.
9. Original copy of the tender paper receipt.
10) The technical offer must include the company or bureau address and e-mail and all telephone number and also with documents presented with stating the authorized signatory.
11) Iraqi business men identity card valid for this year.
12) The company financial state certificate (annual reports for the last three years). Further more it should be noted the whoever is awarded the invective opportunity will bear the annoucement fees.

The investive opportunity

IA/soc-5/2009operation of Um- Gaser grinding plant on the base of the manufacturing for other

General Director